نتنياهو يحارب الفلسطينيين بقوانين ال سعود

والصادم في هذا التشريع العنصري هو لجوء الاحتلال إلى الاستشهاد بالسياسات السعودية لتبرير جريمته حيث نصت المذكرة المرفقة بالقانون صراحة على أن بعض الدول العربية، وفي مقدمتها السعودية، تفرض قيودا مشابهة على مستويات صوت المكبرات في المساجد، وهو ما يوضح كيف تحولت قرارات نظام آل سعود إلى غطاء وذريعة يستغلها الصهاينة للتضييق على الشعائر الإسلامية.

وينص هذا القانون الجائر على منح قوات الاحتلال الصلاحية الكاملة لاقتحام المساجد وإيقاف الأذان بالقوة، ومصادرة أجهزة الصوت في حال عدم الامتثال للشروط الإسرائيلية.

كما يتضمن القانون فرض عقوبات مالية انتقامية وغرامات باهظة تصل إلى 16 ألف دولار ضد المساجد المخالفة، بالإضافة إلى إجبار إدارة كل مسجد على تعيين شخص مسؤول يتولى ضمان الالتزام التام بشروط وتصاريح سلطات الاحتلال المهينة.

وقد سارع مسؤولون في حكومة الاحتلال إلى الترحيب بهذا القرار حيث عبر وزير الأمن القومي المتطرف إيتمار بن غفير وصاحب المشروع تسفيكا فوغل عن سعادتهما بإقرار القانون، زاعمين كذبا أن الأذان يسبب ضجيجا يؤثر على صحة المستوطنين.

إن هذا التجرؤ الإسرائيلي على المقدسات والشعائر الدينية يثبت مجددا كيف يستفيد الاحتلال من السياسات القمعية للأنظمة المطبعة في المنطقة، ليحولها إلى سلاح مباشر يسلطه على رقاب الفلسطينيين ومساجدهم.